Journal Of the Iraqia University (71-2) March (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# اللسانيات وإعادة تحليل الظواهر الصرفية

م.د. ابراهيم علي سلمان

جامعة تكريت/كلية التربية طوزخورماتو/قسم اللغة العربية

# Linguistics and Re-analysis of Morphological Phenomena

Mr. Ibrahim Ali Salman

Email:ib1989im@tu.edu.iq

## ملخص:

يرصد هذا البحث التأثيرات الناجمة عن ظهور اللسانيات كعلم ومنهج حديثين وأثرها في إعادة تحليل الظواهر الصرفية، وهذا التحليل قد يكون متوافقًا من الرؤية التراثية مع زيادة بعد الملاحظات التجديدية، أو تحليل يناقض المضمون التراثي، ويتناول البحث بصورة ميسرة أشكال التجديد ومعاودة النظر للظاهرة الصرفية وتحليلها تحليلا يتوافق مع التطورات التي طرأت على العلوم ولاسيما علم الأصوات.

ويتكون البحث من مقدمة تعريفية للموضوع، والمنهج المتبع، وأبرز الدراسات السابقة، وتمهيد يتناول تعريف علم الصرف وفق المصطلح الكلاسيكي والمصطلح اللساني المعاصر، ومبحث أول فيه نظرة على أثر اللسانيات في التغيرات الصرفية، ومبحث ثان يرصد بعض معالم إعادة تحليل البنية الصرفية وفق اللسانيات، وخاتمة بها أبرز النتائج.

Abstract:

This research monitors the effects resulting from the emergence of linguistics as a modern science and method and its impact on the re-analysis of morphological phenomena. This analysis may be consistent with the traditional vision with an increase in the dimension of innovative observations, or an analysis that contradicts the traditional content. The research deals in a simplified manner with the forms of innovation and reconsideration of the morphological phenomenon and its analysis in a manner consistent with the developments that have occurred in the sciences, especially phonology.

The research consists of an introductory introduction to the subject, the method followed, the most prominent previous studies, an introduction that addresses the definition of morphology according to the classical term and the contemporary linguistic term, a first section that looks at the effect of linguistics on morphological changes, a second section that monitors some features of the re-analysis of the morphological structure according to linguistics, and a conclusion with the most prominent results.

## مقدمة

تمتاز اللغة العربية كونها أحد أهم اللغات السامية بخواص جعلتها عمدة الأسرة، وتتوزع هذه الخواص على مستوياتها الأربعة (صوتية – صرفية – تركيبية – دلالية)، ولعل المزايا الصوتية والصرفية أهم تلك الميزات، ومن ثمَّ جاء الاهتمام بعلم الصرف منذ تقعيد العربية.وقد مر الصرف وظواهره الصرفية بعدة مراحل من بين التأسيس، والتأصيل، والتبسيط، وعندما ظهرت اللسانيات وأعادت النظر في المسائل اللغوية، ومن بين تلك المسائل ما اختصه علم الصرف من ميدان، البحث الذي نحن بصدده يتناول دورة اللسانيات وإعادة تحليل الظواهر الصرفية ورصد الفارق بين النظر التراثية والنظرة المعاصرة، ما بين الاعتماد على المنطق والتجربة العملية.

**منهج البحث :**

المنهج الوصـفي Descriptive linguistics الذي يقوم على دراسـة إحدى الظواهر اللغوية مهما كان تصـنيفها كما هي موجودةٌ على أرض الواقع، ووصـفها وصـفًا دقيقًا عن طريق وضـع تعريف لها ثم ذكر أسـبابها وخصـائصـها وصـفاتها ونتائجها ومضـاعفاتها كيفًا وكمًّا ومدى ترابطها أو ارتباطها بغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى.

**أهداف البحث:**

- تعريف الباحثين بمنطلقات الدرس الصرفي العربي الحديث ، وأهمّ مقولاته واقتراحاته التجديدية.
- إبراز قيمة التراث اللغوي العربي في التحليل اللساني، بما يفنّد الحكم بعدم جدواه في ظل التطورات اللسانية الحديثة.
- بيان أن التراث اللغوي العربي على وجاهته يعدّ عملا بشريا يتميز بنسبيته كغيره من المعارف والعلوم، بما يدعو إلى ضرورة تطعيمه بالآراء اللسانية الحديثة الفاعلة والانتقادات البناءة.

**الدراسات السابقة:**

- تأثير علم الصرف في الدرس اللساني المعاصر(بحث)، د/ إسماعيل زغودة، جامعة حسيبة بن بوعلي–بالشلف (الجزائر).
- علاقة اللسانيات بعلم الصرف، د. نعمات محجوب سعيد محمد أحمد، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- القضايا الصّوتية في اللّغة العربية بين التراث واللسانيات العربية الحديثة –دراسة مقارنة–، كريفة شهرة، أمال شويتح، كلية الآداب واللّغات، جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–(الجزائر)، ٢٠٢٢.
- المصـطلح الصـرفي بين اللسـانيات وفقه اللغة، وصـال الحميد (رسـالة ماجسـتير)، كلية الآداب والعلوم الإنسـانية، جامعة البعث، سـورية، ٢٠٠٩م.
- نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي: عرض وتقويم، أحمد علي أحمد المكرفح، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢م.
- المناهج اللسـانية الحديثة في دراسـة الصـرف العربي قراءة في المنجز الوصـفي و الوظيفي بين الأصـالة والتراث (رسـالة دكتوراه) ، العمري صوشه، كلية الآداب واللغات، جامعة يحيفارس – الجزائر، ٢٠١٩م.

## تمهيد: علم الصرف وفق اللسانيات

**اللسانياتLinguistics :**

اللسـانيات هي علم من العلوم اللغوية الحديثة ظهرت في نهاية القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين مع اللغوي السـويسـري فرديناند دوسوسير وهي حسب تعريفه دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها. وتعرف اللسـانيات أيضـا " بأنها الدراسـة العلمية والموضـوعية للسـان البشري من خلال الألسنة الخاصة بكل مجتمع"(١)، ويقصد بالدراسة العلمية مجموعة من الآليات المتبعة في البحث والتي تخضع للأسلوب العلمي مثل(٢):

- ملاحظة الظاهرة وإخضاعها للتجريب والاستقراء المستمر.
- الانطلاق من فرضيات والانتهاء إلى استنتاجات.
- استعمال النماذج والعلائق الرياضية للأنساق اللسانية .

أما الموضوعية فتعني التعامل مع الحقائق العلمية كما هي موجودة في الواقع دون تغييرها أو غلبة الذاتية عليها(٣).

وولدت اللسانيات في الغرب على يد السويسري دي سوسير رائد اللسانيات الوصفية وقد نقلها للشرق أعلام درسوا في الغرب وتريدوا الدرس اللساني في الشرق أمثال (إبراهيم أنيس، ورمضـان عبدالتواب...إلخ)، وقد كان للعالم اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صـالح الفضـل في ظهور مصـطلح اللسـانيات Linguistics في الوطن العربي سنة ١٩٦٦ م و الذي بدوره اقترح مصـطلح لسـانيات ليكون مقابلا للمصـطلح الأجنبي وذلك قياسا على صيغة رياضيات التي تفيد العلمية(٤).ولم يكن عبد الرحمن الحاج صالح الوحيد الذي عني بهذا المصطلح واقترح المقابل له، بل عرف مصـطلح Linguistics مقابلات كثيرة في الوطن العربي واختلفت حسـب رؤية الباحثين ومنهجهم ونذكر منها على سـبيل المثال لا الحصـر: "علم اللغة، علم اللسـان اللغويات الدراسـات اللغوية الحديثة علم اللغة العام، علم اللغويات الألسـنية، الألسـنيات وغيرها"(٥).ومجمل القول في ذلك أن اللسانيات تهدف إلى الكشف عن خواص أي لغة من اللغات من خلال النظر إلى مستوياتها المختلفة الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية ومحاولة وصفها وصفا علميا وموضوعيا بعيدا الذاتية .

**الصرفMorphogy :**

علم التصريف (المورفولوجي: Morphogy ) هو الحقل اللغوي الذى يدرس بنية الكلمة، ومفهوم التصريف في الاستخدام الشائع عند قدامى اللغويين يبدو أنه لا يختلف كثيرا عن مفهومه عند علماء اللغة المحدثين، وإن كان هناك من خلاف فمرده إلى اختلاف طريقة التناول والمعالجة، والبحث في موضوعات هذا العلم وقضاياه، وقد انعكس ذلك على تعريفه عند كل منهما، فمن القدماء:

عرفه ابن الحاجب بأنه: "علم بأصول تُعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"(٦) وهو نفس المفهوم الذي ارتضاه الشريف الجرجاني في تعريفاته (٧).لكن ينبغي أن نفرق – في تعريف القدماء لمصطلح التصريف – بين تعريفهم له كعلم، وتعريفهم له باعتباره عملا يقوم به اللغوي أو المتكلم على وجه العموم (٨) فمما جاء موافقا للاعتبار الأول تعريف ابن الحاجب السابق، ومما جاء موافقا للاعتبار الثاني من تعريفات القدماء : تعريف عبد الله بن إسحق الصيمري (٥٤١ هـ) حيث يقول: "اعلم أن التصريف هو تغيير الكلمة بالحركات والزيادة والنقصان والقلب للحروف، وإبدال بعضها من بعض"(٩) . ومنه تعريف ابن هشام (٧٦١هـ ) الذي ذهب إلى أن التصريف هو : " تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي"(١٠).وهكذا نجد أن علم التصريف – من خلال هذه التعريفات – يتناول أحوال بنية الكلمة من حيث الحاجة إليها في فهم المعنى من جهة، وكيفية التلفظ بها من جهة أخرى، ويسمى الأول بالاحتياج المعنوي، كالماضي والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول ... إلخ، ويسمى الثاني بالاحتياج اللفظي نحو التقاء الساكنين والوقف والابتداء(١١).والبحث يدور حول النوع الأول لعلاقته المباشرة بالدلالة. وقد جاءت تعريفات المحدثين مواكبة للتحليل المورفولوجي لبنية الكلمة، فعرفه نيدا (nida ) بأنه" دراسة المصرفات (الوحدات الصرفية) وأنساقها في بناء الكلمات ".وعرفه روبنز "بأنه : دراسة البنية القواعدية للكلمات".وعرفه بعض اللغويين بأنه: "دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد التي تحكمها، أي دراسة بنية الكلمة " (١٢).فـ ( أحوال البنية) في تعريف القدماء يعنى به ما يعرض للكلمة من صور اشتقاقية مختلفة، كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما، وكذا ما يعرض لها من نسب وتصغير وإعلال وإبدال وغير ذلك. وهذا بالطبع مختلف عن دراسة الوحدات الصرفية الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد التي تحكمها داخل البنية. غير أنه حسما للخلاف السابق بين القدماء والمحدثين في نظرة كل منهما إلى علم التصريف ووظيفته، ودور الباحث في معالجة قضاياه، ينبغي التفريق بين مفهوم الكلمة وحدودها عند كل منهما، بغض النظر عن كونها صيغة أو وزنا أو بنية، أي الكلمة على عمومها.

## المبحث الأول: اللسانيات وأثرها على التغيرات الصرفية

كان علم الصرف من بين العلوم اللغوية التي لَقِيَت اهتماما بالغا من اللغويين التراثيين، فألفوا فيه المؤلفاتِ الكثيرةَ التي تشرحُ مَظانَّه وتفتُ مسالكه، واستفاد اللاحقُ من السابق، حتى وصل إلى مرحلةٍ من النضج توقف فيها، ولم تستمر عجلة الرقي والتقدم بالمباحث الصرفية. وانْكَفَأَتْ على الشروح وشرح الشروح والإسهاب في وضع الحواشي. ومع بداية القرن العشرين تَعَالَتْ أصوات بضرورة تيسير علوم اللغة العربية، والجنوح بها نحو التبسيط والتيسير فظهرت دراساتٌ سَعَت إلى تلخيص مباحث الصرف وتهذيب مسائله، ودراسات أخرى سَعَت إلى حذف بعض فصوله ومباحثه وفى هذه الفترة ظهرت دعوات تجديدية، تدعو إلى إعادة النظر في علم الصرف العربي، وإلى تجديد كثير من مسلّماته وفق مَنْهَج علمي يستند على معطيات الدرس اللساني الحديث. ونستطيع القول إن مرحلة تيسير المسائل الصرفية كانت أولى مراحل نقد التراث الصرفي، بدعوى صعوبة القواعد الصرفية وعُسر تعلُّمها ، ثم تَلَتْها مرحلة تجديد تتبنّى الدراسة العلمية للغة بالاعتماد على المنهج الوصفي وما توصل إليه علم الأصوات الحديث . فرغم أنَّ المنهج العربي للدراسات اللغوية بَدَا وصفيا في كثيرٍ من أصوله بشكل واضح على يد الخليل وسيبويه والكسائي فقد انتهى بعد ذلك إلى المعيارية التي سادت تلك الدراسات نتيجة تأثر الدارسين بالمنطق القياسي الأرسطي(١٣). فجاءت اللسانيات الحديثة لتعيد النظر في البحث الوصفي عبر مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويُبرز الارتباط بين فروع الدراسات اللغوية وكان من الثمرات ربط الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة بعد تطور آلات الصوت وأدواته. وقد توصل علماء اللغة المحدثون إلى أنَّ كثيرا مِنْ مسائل علم الصرف لا تستقيم دراستها دراسةً دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية، نحو الإعلال والإبدال والإدغام، فالدراسات اللغوية الحديثة تنص على فشل أيّةِ دراسةٍ صرفية أو نحوية لا تأخذُ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة(١٤).ولذلك اعترضوا على كثير من المسلمات الذي يَتَبَنَّاها علمُ الصرف العربي، ورأوا في ضوء الآليات اللسانية الوصفية الحديثة أنّ الصرفيين القدامى أخطأوا في بعض الأصول والقواعد وضعوها فتفرع عنها كثير من الفروع الصرفية المغلوطة، بل وحتى النحوية، نظرا لعدم تقطُّنِهِمْ للارتباط بين الجانب الصوتي والجانب الصرفي والنحوي.

واللسانيات (علم اللغة) هي الدراسة العلمية للغة ، ويعني دراسة اللغة عن طريق الملاحظة والتجربة كل ذلك في سياق نظرية عامة ومحددة للبنية اللسانية للنص للغة المدروسة (١٥) .فهي الدراسة العلمية للغات البشرية من خلال الألسنة الخاصة بكل قوم من الأقوام ، إذ لها معايير ومقاييس ثانية ومحددة لتحديد عناصر اللغة ، وتصنيفها وتفسيرها هي :

١- الملاحظة .

٢- التجريب.

٣- الضبط.

٤- الموضوعية .

وبهذا تختلف بصورة جذرية عن الدراسات اللغوية التقليدية التي تلجأ في الوقت نفسه وبصورة متتالية إلى معايير مختلفة ومتباينة فتحدد مثلاً العناصر من خلال المعايير المتنوعة التالية : طبيعة العنصر (الفعل) وموقعه (١٦) ." وتنظر اللسانيات إلى اللغة على أنها مجموعة من الفروع يدرس كل فرع منها على حدة وعلى درجة معينة من الاستقلال " (١٧)، وهذا ما انتج علومًا اضافية زيادة عن المعهود في الدرس التراثي، فعلى سبيل الدراسات الصرفية أنتجت اللسانيات سبعة علوم فرعية في مجال الصرف، وهم:

١ – (علم الفونيمات الصرفي) Morpho – Phonemics أو (الفنولوجيا الصرفي) Morpho – Phonology وهو منهج للبحث اللغوي في مجال الوسط بين الفنولوجيا أو علم الفونيمات والصرف ، وله جذور قديمة تعرفها مدرسة براج تحت الاسم الأخير، ووظيفة هذا الفرع الجديد النظر في التركيب الصوتي (الفونيمي أو الفنولوجي) للوحدات الصرفية (Morpho – Phonology) فهو يحلل ويصف ما يعرض لهذه المورفيمات من صور صوتية بحسب السياق الذي تقع فيه (١٨) .

٢ – علم الأصوات الصرفي : ويعني معالجة تبدلات الصوائت والصوامت ضمن وظائف الأصوات في أحد اللغات ولا تدخل هذه المعالجة في نطاق علم وظائف الأصوات أي الفونولوجيا ، لأن وضع قواعد لمثل هذا التبدل قضية تخص علم الصرف دون سواه ولا تخضع بحال من الأحوال إلى عوامل صوتية ، لذلك فإن مصطلح (علم الأصوات الصرفي ) الذي يرتبط في ذهن المرء بعلم وظائف الأصوات لا بد من تجنبه كمصطلح إذا كان المرء بصدد بحث الآلية التي تستعمل بها بعض الفروق أو التبدلات من جانب المتكلم لأغراض صرفية " . (١٩)

٣–التغيرات الصرفية الصوتية : ويطلق هذا المصطلح على التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية لاعتبارات صوتية ، ومنه التغيرات التي تحصل في البنية المقطعية للكلمة العربية ؛ أي تفسير التغيرات الصرفية في أبنية الكلمة العربية بطريق صوتي هو البنية المقطعية . (٢٠)

٤– " ( المورفو فونيم ) morphophonemic وهو التغيّر الذي بتضمّن عاملاً صرفياً morphological مشروطاً بعامل صوتي تشكيلي Phonological أي حين تكون الألومورفات صرفية مشروطة بشروط صوتية تشكيلية ، وإن التغيير المورفوفونيمي يُؤثر أحياناً على المورفيم الحر ، كما يؤثر على المورفيم المتصل " (٢١) .

٥ – المورفو (فو) تولوجي Morpho (pho) nology :وهو مصطلح يتعلق بقضايا مشتركة بين علمي الصرف والفنولوجيا ويرى أحمد مختار عمر أنه إذا ترجم فإنه يكون (الفنولوجيا الصرفية) (٢٢) .

٦ – المرفوفنولوجيا : هو علم بين الصوتيات والصرفيات : وهو مصطلح ابتكره محمد صلاح الدين شريف ، على شكل اقتراح للفصل السادس من كتاب تمام حسان (٢٣) .

٧ – علم الصرفصوتيات هو العلم " الذي يهتم بتحليل العوامل الصوتية المؤثرة على التحقيق الفعلي للوحدات الصرفية أو بتعبير آخر يدرس التعديلات الطارئة على الوحدات الصرفية عند الاستخدام في ظل النظام الصوتي لهذه اللغة " (٢٤) .

ولعل الأسباب الآتية كانت الدافع الكبير في إعادة تحليل الظواهر الصرفية، وهي:

- أن القدماء بالغوا وغالوا في الكثير من القضايا التي بلغت درجة الحيل و الألغاز على لكن لا يمكننا أن نكون مجحفين في حقهم فقد قدموا لنا تراثا ضخما ومنوعا عبر أزمنة مختلفة تجعلنا نقر بجدارتهم وكفاءتهم في مختلف العلوم اللغوية.
- تمثل أثر اللسانيات من خلال تطبيقها للمنهج الوصفي في الدرس الصرفي العربي إبراز ووصف أهم النقائص التي اعترت النظرية الصرفية القديمة والتي من بينها:

- سيطرة فكرة الأصول على الدرس الصرفي وهو ما جعل بعض أبوابه تعالج علاجا خاطئا.

- الإعلال والإبدال من أكثر المسائل الصرفية ارتباطا بالجانب الصوتي وهو ما غفل عنه الصرفيين القدامى.
- إهمال القدماء العناية بالحركات واعتبارها عنصرا ثانويا وذلك بسبب نظام الكتابة العربية.
- عدم فهم المتقدمون طبيعة العلاقة بين حروف المد و الحركات والخلط بينهما، مما أدى إلى الاضـــطراب في تفســـيرهم لبعض القضـــايا الصرفية .

## المبحث الثاني: من معالم إعادة تحليل البنية الصرفية وفق اللسانيات

تباينت معالم المناولة الصـرفية في العصـر الحديث ما بين المحافظة على النهج التراثي مع التخفيف والتعليل والتبسـيط، وتريد هذا الاتجاه المصـري أحمد الحملاوي وكتابه القيم "شـذا العرف في فن الصـرف"، والاتجاه التجديدي والذي يعيد النظرة للبنية الصـرفية وتحليلها وفق متطلبات اللسـانيات المعاصـرة، واتجاه آخر يوفق بين الثوابت التراثية والتغيرات المعاصـرة(٢٥). وعلى سـبيب إعادة النظر في المصـطلح الصرفي كون مصطلح التصريف هو المصطلح السائد في التراث وجاء بعده مصطلح الصرف، و كان سيبويه أول مَن استخدم مصطلح التصريف في أحد عناوين كتابه(٢٦)، وكان التصريف جزءً غير من منفصل من النحو، بل كان احد أبوابه حتى جاء المازني(ت ٢٤٧هـ) ففصـل بين العلمين فصـلا يقابل الأول الآخر(٢٧).وقد أعادت اللسـانيات النظر في ماهية المصـطلحين وجعلت المقام لمصـطلح الصـرف دون التصـريف الذي أصـبح فيما بعد جزء لا يتجزأ من الصـرف، فالمسـتويات اللغوية أسـاسـه أربعة: (الصـوتية، والصـرفية، والتركيبية، والدلالية) (٢٨).أورد عصام نور الدين في كتابه "المصطلح الصرفي" بضرورة الفصل بين مصطلح الصرف يعني في نظره التغيرات التي تطرأ على بنية الاسم، ومصطلح التصريف الذي يختص بالتغيرات التي تطرأ على بنية الفعل(٢٩).

والنقاط التالية نموذج من النماذج التي أعادت اللسانيات فصلها فصلاً مغايرًا لنهج التراث:

**أولاً: مصطلح الكلمة و المورفيم:**

إن تحديد مفهوم الكلمة يعد مقدمة مهمة وضـرورية لدراسـة الوحدة الصـرفية (المورفيم)، ويبدو أن هذا التعريف لم يدر حوله جدل كبير بين القدماء، ربما لأنهم اقتنعوا بإحساسـهم بسـهولة التعرف عليها في تطبيقاتهم الإعرابية، وفي تصـنيف المعاجم لها، فلم يشـغلوا أنفسـهم ببحثها نظريا ما دامت حدودها واضـــحة في أذهانهم، هذا فيما يتعلق بالرعيل الأول من قدامى اللغويين، أمثال سـيبويه ومن عاصـره أو جاء بعده حتى نهاية القرن الخامس الهجري تقريبا، إلى أن جاء الزمخشري ( ٥٣٨ هـــ) فكان من أوائل من طرقوا هذا الباب، فعرف الكلمة بأنها : " اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضـــع"(٣٠)، وهى عند ابن الحاجب (٦٤٦هـــــ ) : "لفظ وضـــع لمعنى مفرد"(٣١) لا تختلف كثيرا عن تعريف الزمخشري.وعرفها السكاكي ( ٦٢٦ هـ) بقوله : " الكلمة هي اللفظة الموضوعة لمعنى مفردة "(٣٢) أما ابن هشام فقد عرفها بقوله : " الكلمة قول مفرد"(٣٣) وعرفها ابن عقيل بقوله : " اللفظ الموضـــوع لمعنى مفرد (٣٤) " وهو نفس تعريف الجرجاني في ( التعريفات) (٣٥).ونخلص من هذا إلى أن الكلمة تقوم على أربعة عناصر أساسية: (كونها لفظة – دلالتها على معنى – الإفراد – الوضع).

وحديثًا ويقول مارتينيه: " إنه من غير المجدي أن نحاول تحديد مفهوم الكلمة تحديدًا محكمًا في علم اللغة العام، وربما أمكن أن نفعل ذلك في نطاق لغة ما، ولكن حتى في هذه الحالة فإن تطبيق معايير دقيقة غالبًا ما يقود إلى تحليلات لا تتوافق مع الاستخدام الشائع للمصطلح" (٣٦).وينحو أولمان نفس المنحى قائلًا : " الكلمة .. هي أصـغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة، بيد أنه ليس هناك تعريف وحيد أو تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجردة، فهى مصطلحات يصعب تعريفها، وإن كان من السهل التعرف عليها ... (٣٧) ".

ولعل هذا الاختلاف الكبير في تحديد مفهوم الكلمة راجع إلى اختلاف المعايير التي بني عليها اللغويون نظرتهم للكلمة وتحليلهم لها، ومن أهم المعايير التي احتكم إليها اللغويون في تعريف الكلمة:

١ – المعيار الإملائي: وتعرف الكلمة بناء على هذا المعيار بأنها أية ســلســلة من الحروف المحدودة في الممارســة الكتابية النموذجية بفراغ... (٣٨) ووفقًا لهذا التعريف فإن السلسلة المكتوبة في نحو (فسيكفيكهم) تكون كلمة واحدة، على الرغم من إمكان تقسيمها عند التحليل إلى عدة وحدات، ويمكن الإفادة من هذا المعيار في تحديد الكلمة التي تدعم مع غيرها من كلمات عند النطق، بحيث يصـــعب تمييزها من غيرها، كما في كلمتي (بل) و (رديه) في قول الشاعر:

**عافَتِ الماءَ في الشتاء، فقلنا  برِّديه تصادفيه سَخِينا (٣٩)**

فقد ساق السيوطي هذا البيت في باب (الملاحن والإلغاز...) وعلق عليه بقوله: الأصل (بل) – و(رديه) ثم كُتِبَ على لفظ الإلغاز(٤٠)، ولولا إرادة الإلغاز لكتبتا (بل) (رديه) بالفصل بين الكلمتين، واتضحت تبعًا لذلك حدود الكلمتين، أو الكلمة الأولى على الأقل.

٢ – معيار الوقف الاحتمالي: ومن تعريفات الكلمة وفقًا لهذا المعيار أنها " أي جزء من الجملة محدود بنقاط متعاقبة يمكن الوقوف عليها " (٤١).فبالرجوع إلى المثال السابق نرى أنه بإمكان المتكلم الوقوف على كلمة (بل) وفصلها عن كلمة (رديه)، وبناء عليه تكون كل منهما كلمة مستقلة، على حين أنه لا يمكن الوقوف على كلمة (ردى) دون وصلها بالضمير المتصل بها، غير أن إمكان الوقف عليها – بناء على ذلك.يعني أن الضمير هنا كلمة مستقلة.

٣–المعيار الدلالي: يعتمد هذا المعيار على الجانب الدلالي في تعريف الكلمة، ومن ذلك ما ذكره (لا ينز) من أن الكلمة هي: " اتحاد معنى معين يتجمع من الأصوات القابلة لاستخدام قواعدي معين" الإسلامية . ويبدو أن هذا هو نفس التعريف الذى نسبه فندريس إلى مييه، حين قال بعد أن أشار إلى معالم الكلمة في كثير من اللغات –:" ليس للكلمة – إذن – حد عام يمكن تطبيقه على كل اللغات اللهم إلا إذا كان هذا الذي يقترحه الأستاذ مييه، وهو يترك الصورة التي يُعبَّر بها عن الاستعمال النحوي للكلمة : تنتج الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالًا نحويًا ما" (٤٢).والظاهر أنه ليس في هذا التعريف ما يمنع من اعتبار المركب الإضافي نحو (رسول الله) والموصول وصلته نحو (الذى قام) وأداة التعريف (ال) كلمة، كما أنه لا يفرق بين الكلمات والوحدات الصرفية، وذلك لأنه لا يضع حدودًا صارمة للكلمة تميزها مما هو أكبر أو أصغر منها من الوحدات اللغوية، وكان كل تركيزه على الارتباط بين السلسلة الصوتية، والمعنى والاستخدام القواعدي (٤٣).

٤– معيار الاستقلال: ويعني به قبول العنصر اللغوي للانفصال عن العناصر اللغوية السابقة واللاحقة له، أي إمكان وجوده منفردًا، ومن أشهر التعريفات الخاضعة لهذا المعيار تعريف بلومفيلد الذى يرى أن الكلمة هي أصغر صيغة حرة(٤٤).

وبمقتضى هذا التعريف فإن الضميرين في نحو (أكرمتنا) ليسا كلمتين، لأنهما لا يستقلان ولا شك أن هذا المعيار يؤدى – عند تطبيقه على العربية – إلى اعتبار العنصر اللغوي ذاته كلمة في بعض المواضع، وبعض كلمة في مواضع أخرى، كما في الضمائر (هما) و(هم) و(هن) فالأول منها مثلًا كلمة في موقع الابتداء في نحو : هما اللذان أكرمتهما)، وبعض كلمة في موقع المفعول من ( أكرمتهما )... وقد حاول أولمان أن يجمع بين معياري الدلالة والاستقلال، فعرف الكلمة بأنها: " أصغر وحدة ذات معنى، ويمكن إفرادها والنظر إليها من هذه الناحية " (٤٥).غير أن جمعه بين المعيارين لا يحل مشكلة : أن عنصرًا لغويًا واحدًا يعامل معاملة الكلمة في محل إعرابي معين، ويعامل على أنه جزء كلمة في محل إعرابي آخر مع تطابق دلالته المعجمية.وعليه فإن هذا الاضطراب الكبير في مفهوم الكلمة دفع بعض اللغويين إلى إبعاد الكلمة عن ميدان التحليل اللغوي، والبحث عن وحدة أساسية أخرى، رجاء أن تكون أكثر ملاءمة للوصف اللغوي، وأكثر مناسبة لأن تكون هي الوحدة الأساسية في البنية القواعدية، إذ الكلمة ليست الوحدة الأساسية في البنية القواعدية، فوجدوا ضالتهم في ما يعرف بالمصرف (المورفيم) الذي يخضع لمقاييس عملية موضوعية (٤٦).

**ثانيًا: نقد التقسيمات الصرفية التراثية:**

أنتج الاهتمام بالدراسات الدلالية وظهور النظريات اللسانية المعاصرة نظرة جديدة في معاودة التقسيمات الصرفية التي أوردها الدرس الصرفي الحديث، ومن تلك المعاودات:نقد التقسيم الثلاثي للكلمة، قبل عرض جهود اللسانين إعادة التقسيم التراثي لابد التنويه أن أول المحاولات التجديدية في هذا المقام والذي لاقي النقد قديمًا وحديثًا التقسيم الرباعي للكلمة الذي أورده (أحمد بنُ صابر أبو جعفر النّحوي) إلى أنّ الكلام ينقسم أربعة أقسام، وزاد (اسم الفِعْل) مطلقا، وسمّاه (خالِفَة) أو (الخالِفَة)، بمعنى: خليفة الفعل ونائبه في معناه وعمله وزمنه وكلّ ما يتضمّنه من معان، نحو: هَيْهاتَ، وأُفٍّ، وصَهْ، وقال: هي نوعٌ خاصٌّ من أنواع الكلمة، فليست أفعالا، وليست أسماءً؛ فشذَّ بذلك، وخالف إجماع النّحاة على اعتبار أنّ الكلام لا يخرج عن الأقسام الثلاثة(٤٧).لكن هذا التقسيم (الثلاثي) لم يرض اللسانين الذي عادوا النظرة لماهية الكلمة وإمكانية تقسيمها وفق الخصائص الدلالية التي يمكن أن تحملها، وقد اعتمد العرب على الدلائل المنطقية المستنبطة في أمر تقسيمهم، وهذا الاعتماد لاقى النقد اللاذع عند اللسانين وعلى رأسهم فندريس حيث يرى" أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفا عاما يقوم على خطة يبررها المنطق ولا يناقضها نحو اللغات الهامة، فأنواع الكلمات المختلفة التي تكلمنا عنها تتميز غالبا في كل لغة بدوال نسبة خاصة"(٤٨) فمنهجه في تقسيم الكلام في اللغات الخاصة لا ينفي الاعتماد على المنطق شريطة أن يتوافق مع طبيعة اللغات ، بأن يأخذ في الحسبان الاستعمال اللغوي الخاص بكل لغة معينة.

ويعد إبراهيم أنيس أول اللسانين العرب الذي عارضوا التقسيم الكلاسيكي للكلمة حيث قسم الكلمة العربية إلى أربعة تقسيمات: (الاسم، والضمير، والفعل، والأداة)، والاسم عنده: عام، وعلم، وصف. والضمير عنده يشمل: الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصلات(٤٩).

وقسم مهدي المخزومي الكلمة إلى أربعة أقسام: (الفعل، والاسم، والأداة، والكنايات)، والفعل عنده ينقسم إلى/ ماضٍ ومضارع وأمر واسم فاعل، وأعد الضمائر وأسماء الإشارة من الكنايات(٥٠). ثم جاء تمام حسان وقدم التقسيم السباعي للكمة حيث قسمها إلى (الاسم، والصفة، والفعل، الضمير، الخوالف، الظرف، الأداة)، ومن تقسيماته للفعل التقسيم الصرفي، والتقسيم النحوي(٥١).

**ثالثًا: نقد الأصل المقدّر في النظام الصرفي العربي:**

من الظواهر المعروفة في علم الصرف العربي ظاهرة الأصل المقدَّر، أي أنَّ هناك أصلا ترجع إليه كلُّ الصيغ المتشابهة بطريق مباشر أو غير مباشر. فالأفعال (شرح يشرح، جلس يجلس، فتح يفتح، نصر ينصر ) كلها ترجع إلى وزن واحد هو (فعل يفعل)، وهكذا ينبغي أن تكونَ الأفعال (قال يقول، باع يبيع على وزن فعل يفعل). وهذا يستدعي أن يكون ألف (قال) أصلها الواو، وألف (باع) أصلها الياء، فالألف في (قال، باع ) مُنقلب عن أصل . و(قال) أصلها (قَوَلَ)، و (باع) أصلها (بَيَعَ). وهو معنى الأصل المقدَّر، وقد رَدَّه أصحابُ المنهج الوصفي ورفضوه، لأنه أصل متوهم لا سند له من تاريخ ولا دعامة له من لغة فالميزان الصرفي الذي وضعه القدامى يحكم أنَّ (قال) وزنُها (فَعَلَ) لأنَّ أصلها (قَوَلَ) مثل (نَصَرَ) تمامًا، فإذا قُلْتَ أنَّ المضارع ( يَنْصُرُ ) فلا بُدَّ أنْ يكونَ مضارع (قال) هو (يَقْوُل) (٥٢). مثل نَصَرَ يَنْصُرُ (٥٣). والمحدثون يرون أن الفعل (قال) يختلف عن الفعل (نصر) فالأولى مُكوَّنة من مَقْطَعَيْن والثانية مُؤَلَّفة من ثلاثة مقاطع، هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك فرقًا في كمية بعض المقاطع، وهذا الفرقُ يُشير إلى وجوب مُعاملة الصيغتين مُعاملة صرفية مختلفة، حيث أنَّ الأوزانَ أوَّلًا وآخرًا لا تخرُجُ مِنْ كونها مقاييس صوتيةً صِيغَتْ للقياس عليها، ومعناه وجوب النظر إلى (قال) و (غزا ) ونحوهما نظرةً تختلف عن تلك النظرة التي تُعامل بها (نصر) وفكرة الأصل المقدَّر مُرتبطة بقضية الأصل والفرع، التي اتَّبَعَها اللغويون القُدامى وقرَّروا أنَّ الصحيحَ أصل للمعتل، وأنَّ النكرة أصل للمعرفة، وأنَّ المفرد أصل للجمع، وأنَّ المذكَّر(٥٤).أصل للمؤنَّث، وأنَّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وكان الوصفيون يرون أنّ في ذلك بحثًا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم وقد دفعتهم هذه الفكرة إلى افتراض أن أصول الكلمات الآتية: (قائل)، (بائع)، (مصابيح)، (صيام)، (ميزان)، (سيد)، (موقن)، (خاف)، (اصطبر)، هي بالترتيب (قاول) (بايع)، (مَصَابَاح)، (صِوَام)، (مِوْزان)، (سَيْوِد)، (مُيُوقِن)، (خَوَف)، (اصتبر) (٥٥).فافترضوا أنَّ الهمزة تُقلب عن واو أو ياء في نحو (قائل) و (بائع)، أي: افترضوا أصلا لها هو (قاول) و(بايع) انطلاقًا من الأصول المفترضة (قَوَلَ) و (بَيَعَ )، وهو افتراض لجأوا إليه ترفضه اللسانيات الحديثة. ويَردُّ هذا الظَّنَّ أنَّ الهمزة ليستْ من جنس المصوّتات، بل صامت وهذا ما لم يُنكره القدماء أنفُسُهم(٥٦)ومن ذلك افتراضهم أن (اصطبر ) على وزن (افتعل )، وأصلها الثلاثي (ص ب ر )، وقد رأى كمال بشر أنا لفعل (اصطبر ) وأشباهه يجب أن يُعامل معاملةً مغايرةً لما دَرَجَ عليه الصرفيون التقليديون، تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنَصِف ما بها من ظواهر، دون إخضاع لها لوزن (افتعل) وفروعه، فنُخرجها من هذا الباب مُتَّبِعين في ذلك مبدأ (تعدد الأنظمة) في البحث اللغوي، ومخالفين حينئذٍ منهجهم الذي يقوم على أساس (توحد الأنظمة)، وهو مبدًا لَعِبَ دورًا خطيرًا في الدرس اللغوي عند العرب، وكثيرًا ما جَرَّهُم إلى التأويل والتخريج والافتراض، لأنهم مضطرون باتباعه إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة، ولو لم تنطبق عليها كُلَّ الانطباق كما في حالتنا هذه. أما التفسير العلمي لهذه الأمثلة ونحوها إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدد الأنظمة فلا يتم إلا على أُسُس صوتية اقْتَضَتْهَا خواص الصيغ المذكورة، فتكون السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية (٥٧):

- فالمستحيل :هو (صوت مطبق + ت) = والمستعمل :هو (صوت مُطبق + ط ) .
- المستحيل هو (د، ذ، ز + ت) = والمستعمل هو (د، ذ، ز+د ). وبهذا لم تجاوز الحقيقة في شيءٍ ولم نلجأ إلى شيءٍ مفترض كما افترضوا هم أصلًا لهذه الصيغ.

وكذلك افترضوا في مثل (الأنهار جوارٍ): أنَّ التنوين في (جوار) تعويض حرف ساقط، والأصل .(جواري). سعيًا منهم لعدم الخروج عن قالب الوزن (فواعل ) . فأغرقوا الدَّرْس الصرفي في متاهات من الافتراضات التي لا تستند إلى واقع، وتصوَّرُوا أُصُولا غير موجودة بنوا عليها تغيرات لم تحدث قط. ومثل هذه الطريقة في الدرس الصرفي(٥٨).وقد ذكر ابن جني ما يُشبه الإنكار لهذا الأصل المقدَّر، غير أنه إنكار من زاوية أخرى، إذ أنكر أن يكون معناه أنه كان مُستعملا من قبل، وأكّد أن الأصل المقدَّرَ محض افتراض يقول: وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في (قام وباع) : (قَومَ وبَيع) .... أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بـ (قَومَ وبَيَعَ) ونحوهما

مما هو مغير، ثم إنهم أضـربوا عن ذلك فيما بعد»(٥٩) وقال أيضـا: «هذا الموضـع كثير الإيهام لأكثر مَنْ يسـمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في (قام):(قَوْمَ) وفي (باع): (بَيَعَ) ... فهذا يُوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعي أن له أصـلًا يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضـع قام زيد قوم زيد وكذلك نوم جعفر ... وليس الأمر كذلك بل بضـدّه، وذلك أنه لم يكن قطُّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلّل لَوَجَبَ أنْ يكون مجيئُه على ما ذكرنا، فأمَّا أن يكونَ اسـتُعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انْصُـرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر »(٦٠).فابنُ جني يوضّح المقصود بالأصل الذي تعود إليه الصيغة (المقدَّر) أنه أمر افتراضي لا وجود له، وليس أمرًا تطوريًا يمثل ما قبل مرحلة الارتقاء اللغوي فهو يُنكر أن يكون تطوّريا ولا يُنكر وجوده كليًّا وهذا الرأي يُجانب رأي الوصـفيين الذين أنكروه بالكلية، غير أنه قد يُمثل سَيْرا باتجاه المجال الوصفي. إذ ينجم عنه تجنُّبُ قول: أنَّ (مبيع) أصلها (مبيوع ) لأنَّ الذي يقول (مبيع ) غيرُ الذي يقول (مبيوع) . ومعنى هذا أنَّ الصيغتين وُجدتا في وقت واحد، وأنا لمستعمل لأحدهما لا يَسْتَعْمِلُ الأخرى، وليستْ الثانية بدايةً تأريخية للأولى، على أنهما بمعنى واحد(٦١).ويذهب اللسانيون الذين يحللون اللغة إلى عناصرها تمامًا كما يُحلّل الكيميائي مادَّةً ما ويضعون الأحكام بشكل وصفي تقريري للواقع، إلى أنَّ (قام) أصلها (قام) لا (قوم ) (٦٢)، وأنَّ مضارع (قال) و (باع ) هو (يقول ) و ( يبيع)، ومصدرهما (قَوْل) و(بَيْع)، واسم الفاعل منهما قائل) و(بائع)، واسم المفعول منهما (مقول) بإبدال ياء المضارعة ميمًا مفتوحة و ( مبيع) بإبدال حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، كلّ ذلك بلا تأويل وتعليل. ففكرة انقلاب المصـوّتات بعضـها عن بعض فكرة غير صـحيحة وأنها قد قامت على افتراض وجودِ أصـول متوهّمة، وهو تحليل افتراضـي مرفوض بيد أنَّ الدعوة إلى التخلي عن الأصـل المقدَّر دعوةٌ غير متفق عليها عند كل المحدثين. فأتباع المدرسة التحويلية يُصرّون على بقاء الأصول المقدّرة والتمسك بها، ويرون أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية). وفي العربية مثلًا لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أنّ أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول ) و ( يبيع). بل علينا أن نعرف أصـل الألف فيهما، ولا نسـتطيع أيضـا أن تغفل أن الطاء في (اصـطبر ) و (اضطرب ) ليست طاء وإنما أصلها (تاء)، وليس من العلم أن يقف الدرسُ الوصفي المحض عند حدود وصف الظاهرة كما هي، دون أن يجد تفسيرًا لها ومن هذا التفسير البحث عن (الأصل)، ومعرفة الأصل تخضع لاتجاهات لغوية عامة(٦٣).وممَّن ذهب هذا المذهب من الباحثين العرب (صلاح الدين حسنين)، ومنهم أيضا (داود عبدة ) باحث من أنصار المدرسة التوليدية، وقد تصدوا للردّ على هؤلاء الباحثين الذين يؤيدون المدرسة البنيوية، فقالوا: «إذا لم نأخذ بفكرة الأصل والفرع، فكيف نفسر الواو في يقول، لو فصلناها عن قال، وكيف نفسر التاء في اصطبر لو فصلناها عن التاء في استعمل ألم تكن فكرة الأصل والفرع هي التي تؤكد لنا أن التاء أصلية في استعمل ثم تحولت إلى طاء لمجاراتها حرفًا مطبقًا هو الصـاد، وهكذا جاء الاتجاه التوليدي والتحويلي موافقًا للنحو العربي وللقياس الذي اعتمد عليه النحاة في وضع قواعدهم»(٦٤).

وهم يوافقون القدماء في تقدير بنى تحتية لـ ( قال) و (باع) بأنَّ أصله (قَولَ، يَقُول) من باب (فَعَلَ، يَفْعُلُ) وأصل باع (بَيَعَ، يَبيعُ) من باب (فَعَلَ، يَفْعِلُ ) (٦٥).

**رابعًا: النظر في قضية الإعلال والإبدال :**

ومن الآثار الايجابية للسانيات على الدرس الصـرفي الدعوة إلى دراسته من منظور صـوتي، ذلك أن بعض موضـوعاته لا يمكن دراستها دراسة معمقة ودقيقة دون العودة إلى القوانين الصوتية، مثل الإعلال والإبدال وهما من أبرز مسائل الصرف العربي وأكثرهما احتياجا لإعادة النظر فيهما، و يدل كل منهما على نوع من التغيير تتعرض له البنية العربية، فالإعلال مثلا يشمل ثلاثة أنواع (٦٦):

- الإعلال بالقلب : وهو ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات بحلول بعضها محل بعض نحو: عجائز والأصل عجاوز.
- الإعلال بالحذف ويكون بسقوط أصوات العلة بكاملها نحو بعد مضارع وعد.

الإعلال بالنقل أو التسكين ويكون بسقوط بعض عناصر صوت العلة نحو: يقول والأصل يقول. أما الإبدال فهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل (٦٧).فهذه التغيرات الصوتية التي تتعرض لها أبنية الكلم بين تغيير صوت محل الآخر، أو بسقوط صوت بكامله، أو بسقوط بعض عناصره ، أو مخالفته لما يحدث من التماثل من ثقل على اللسان في بعض الأبنية فيتخلص منه بالتغير إلى ما يخالفه كلها ظواهر لغوية متعددة يتدخل فيها قوة صفة الصوت وضعفه "(٦٨).

وهذا ما لم نره عند النحاة القدامى لأنهم خلطوا بين مستويات التحليل اللغوي، فعلى الرغم من إدراكهم الأهمية الصوت دوره في تشكيل البنية الصرفية، إلا أنهم لم يميزوا بين التحليل الصوتي والصرفي والنحوي تمييزا واضحا والاستفادة منها في تفسير الظواهر اللغوية بل عمدوا إلى الجمع لتتداخل تداخلا أدى إلى تناقض الأحكام في حالات متعددة (٦٩) ، وبين ذلك أحمد محمد قدور حين قال" وقد تنبه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيرات الصرفية، حين قدموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوها بعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يتألف منها في التركيب وما يختلف، وما يعد حين اجتماعه مردودا أو مقبولا أو حسنا وغير ذلك مما ورد عند هؤلاء العلماء كسيبويه ومن حذا حذوه ممن جاء بعده من أهل الصناعة.... وإن لم يتبعوه نهجا لهم في الإجراء الدرسي"(٧٠).فدراسة علم الصرف من خلال توظيف المعطيات الصوتية فيه يساعد كثيرا في فهم وتفسير العديد من القضايا الصرفية، ذلك أن الصوت هو المرحلة الأولى في إنتاج اللغات انطلاقا من مقولة ابن جني بأن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وهو بتعريفه هذا يبين لنا أن اللغة قبل أن تكون كلمات أو تركيب هي في أساسها أصوات وهو ما دعت إليه اللسانيات حين أعطت الأولوية للغة المنطوقة على المكتوبة.وهو الانتقاد التي وجه فيما بعد لعلماء اللغة التقليدين في كونهم لم يميزوا بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة من منطلق أن لكل منهما نظام خاص به يختلف عن الآخر اختلافا واضحا(٧١).ومن أشهر القوانين الصوتية التي فسر بمقتضاها الدارسون المحدثون قضايا الصرف العربي قانون المماثلة والمخالفة بحيث يحقق التغيير في الأصوات اقتصارا في الجهد وخفة في النطق، ويسرا وسهولة في تناغم الأصوات بعضها مع بعض حين إخراجها من مخارجها في الجهاز النطقي ..... فالمماثلة تحقق لنا التقارب بين صوتين وتحدث بين صفتي الصوتين: نحو (زهر) وصوغ أفتعل منه نقول ازتهر فتقع التاء وهي صوت مهموس بعد الزاي وهي صوت مجهور، فلابد من أن نرفع بصوت تاء في الصفة إلى صوت الزاي ليتقاربا، فتحول عندئذ إلى الدال فنقول ازدهر(٧٢).أما المخالفة تعمل على التفريق بين الصوتين المتجاورين فتتيح للناطق أن يجمع بين صوت وآخر لكونهما متخالفين (٧٣).

## خاتمة:

لقد خلَّفَ لنا علماؤنا القدامى تراثًا لغويًا ضخما توارثه جيل عن جيل، وأضاف كلُّ جيلٍ منهم خطوات تطوُّريةً في مسار الدرس اللغوي. وكان علم الصرف من بين العلوم اللغوية التي لَقِيَت اهتماما بالغا من اللغويين، فألفوا فيه المؤلفاتِ الكثيرةَ التي تشرحُ مَظانَّه وتفتُ مسالكه، واستفاد اللاحقُ من السابق، حتى وصل إلى مرحلةٍ من النضج توقف فيها، ولم تستمر عجلة الرقي والتقدم بالمباحث الصرفية. وانْكَفَأَتْ على الشروح وشرح الشروح والإسهاب في وضع الحواشي. ومع بداية القرن العشرين تَعَالَتْ أصوات بضرورة تيسير علوم اللغة العربية، والجنوح بها نحو التبسيط والتيسير فظهرت دراساتٌ سَعَت إلى تلخيص مباحث الصرف وتهذيب مسائله، ودراسات أخرى سَعَت إلى حذف بعض فصوله ومباحثه وفى هذه الفترة ظهرت دعوات تجديدية، تدعو إلى إعادة النظر في علم الصرف العربي، وإلى تجديد كثير من مسلّماته وفق مَنْهَج علمي يستند على معطيات الدرس اللساني الحديث. ونستطيع القول إن مرحلة تيسير المسائل الصرفية كانت أولى مراحل نقد التراث الصرفي، بدعوى صعوبة القواعد الصرفية وعُسر تعلُّمها ، ثم تَلَتْها مرحلة تجديد تتبنّى الدراسة العلمية للغة بالاعتماد على المنهج الوصفي وما توصل إليه علم الأصوات الحديث . فرغم أنَّ المنهج العربي للدراسات اللغوية بَدَا وصفيا في كثيرٍ من أصوله بشكل واضح على يد الخليل وسيبويه والكسائي فقد انتهى بعد ذلك إلى المعيارية التي سادت تلك الدراسات نتيجة تأثر الدارسين بالمنطق القياسي الأرسطي(١). فجاء علم اللغة الحديث ليُعيد البحث الوصفي عبر مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويُبرز الارتباط بين فروع الدراسات اللغوية وكان من الثمرات ربط الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة بعد تطور آلات الصوت وأدواته.

وقد توصل علماء اللغة المحدثون إلى أنَّ كثيرا مِنْ مسائل علم الصرف لا تستقيم دراستها دراسةً دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية، نحو الإعلال والإبدال والإدغام، فالدراسات اللغوية الحديثة تنص على فشل أيّةٍ دراسةٍ صرفية أو نحوية لا تأخذُ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة(٢).

---

(١) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث (دراسات)، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص:٢٨.

(٢)الأصول في اللغة العربية وآدابها، سميح أبو مغلي، مصطفى محمد الغار، مركز غنيم للتصميم والطباعة، دار القدس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، د ت، ص: ٤٣.

ولذلك اعترضوا على كثير من المسلمات الذي يَتَبَنَّاها علمُ الصرف العربي، ورأوا في ضوء الآليات اللسانية الوصفية الحديثة أنّ الصرفيين القدامى أخطأوا في بعض الأصول والقواعد وضعوها فتفرع عنها كثير من الفروع الصرفية المغلوطة، بل وحتى النحوية، نظرا لعدم تقطُّنِهِمْ للارتباط بين الجانب الصوتي والجانب الصرفي والنحوي، وخلاصة لما سبق من سرد البحث ومراجعة المصادر والمراجع فنستنتج ما يلي:

- إن الانتقادات التي وجهها اللسانيون المحدثون للصرف العربي يمكن أن تقيم عموما بأنها إما جمع لتصورات وأقوال متناثرة لبعض اللغويين المتقدمين ومحاولة تقديمها في قوالب وقوانين لسانية حديثة، وإما إسقاطات جاهزة لنظريات لسانية غربية دونما غربلة وتمحيص.
- لا يمكن التسليم بالانتقادات التي وجهها اللسانيون المحدثون للصرف العربي فهي أيَا يشوبها النقد، فلو كانت صالحة مئة بالمئة لتغير الدرس الصوتي في المناولة التعليمية.
- ربط اللسانيون المحدثون بين فروع الدراسات اللغوية وكان من الثمرات ربط الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة بعد تطور آلات الصوت وأدواته، واعترضوا على كثير من المسلمات الذي يَتَبَنَّاها علم الصرف العربي، ورأوا في ضوء الآليات اللسانية الوصفية الحديثة أنّ الصرفيين القدامى أخطأوا في بعض الأصول والقواعد التي وضعوها فتفرع عنها كثير من الفروع الصرفية المغلوطة، بل وحتى النحوية .
- يخصص مصطلح (الصرف) للنواحي التأصيلية والقواعدية للعلم، أما(التصريف)فيرتبط بما يعرف بمسائل التمرين أو العمليات التمرينية والتدريبية من خلال بناء أوزان على مثال مالم يسمعه من العرب قياسا على ما سمعه. في حين نجد أن الدارسين المحدثين يختلفون في الفصل بين هذين المصطلحين، فمنهم من يجعلهما مترادفين، ومنهم من يجعل الصرف لدرس الصيغ منعزلة عن التركيب، والتصريف هو البحث في الصيغ الصرفية بما هي مدخل للتركيب، ...إلخ.
- يفترض اللسانيون المحدثون(المورفيم) وحدة تحليل صرفي عوضا عن (الكلمة)، غير أن هذه الفرضية تصطدم بكثير من (الإشكالات الإجرائية) فهي ذات تطبيق جزئي لذا لا يمكن تعميمها، نحو: طبيعة النظام الاشتقاقي للغة العربية، اللغة العربية لغة صيغية إذ ترتبط مداليلها بالمنوال الصيغي وبالزوائد الصرفية في بعض الأحيان، ...إلخ.
- رد المحدثون كثيرا من تأويلات الإعلال، ورأوا أنها تخالف الواقع الصوتي. فالألف لم تقلب واوا في الفعل (كُوتِبَ) وإنما تحوّلت الحركة ضمّة طويلة. فهذا ليس إبدال ألف بل تغيير حركة لبناء وزن. كما أن الواو والياء لم تُقلبا ألفا في (قال، باع )، وحلّلها بعضُهُم صوتيا أنَّ الواو والياء سَقَطَتْ لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين ثم أُدْغِمَت الحركتان القصيرتان فأصبحتا حركة طويلة، وبعضهم يرى أن الحل الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلا دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها.
- الدرس الصرفي الحديث بقي خاضعا في مجمله للنظرية الصرفية العربية، إلا ما كان من مراجعة لبعض المصطلحات والمفاهيم أو تفسير بعض التعليلات الصرفية بطرق مغايرة وفقا لمقتضيات لسانية حديثة، أي أنه لم يؤسس لدرس صرفي عربي حديث فهم القديم ونظر على أنقاضه درسا قائما بذاته.

## المراجع والمصادر:


- أسس علم اللغة : ماريوباي ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، منشورات جامعة طرابلس ، كلية التربية ، ١٩٧٢.
- الأصول في اللغة العربية وآدابها، سميح أبو مغلي، مصطفى محمد الغار، مركز غنيم للتصميم والطباعة، دار القدس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، د ت.
- الأصول في اللغة العربية وآدابها، سميح أبو مغلي، مصطفى محمد الغار، مركز غنيم للتصميم والطباعة، دار القدس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، د ت، ص.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث. بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- البنيوية في اللسانيات (الحلقة الأولى) : محمد الحناش ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .
- بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي – أحمد علم الدين الجندي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، المملكة العربية السعودية –جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، ع٤ ،
- التبصرة والتذكرة ، تحقيق / محمد مصطفى على الدين. دار الفكر، دمشق ، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية ، مصطفى النحاس ، اللسان العربي ، الرباط ، م١٨ ، ج١ ، ١٤٠٠هـ–
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأيباري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- تفريق التعريف بين الصرف والتصريف، د/بتول عباس نسيم، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد ٤٨، عدد يناير (مارس
- حاشية الشيخ يسن على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية. البابي الحلبي ( د – ت ) .
- حركة الفعل الماضي الأجوف، داود عبده، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد:١٣، يونيو ١٩٧٨م. الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد: ١٣، شتاء ١٩٨٣م.
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، ص،٢٩.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الثانية ، دمشق، ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د. ت، د. ط، .
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الفكر ( د ت) .
- الصرف العربي ثغرات ونظرات فوزي حسن الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد السادس، ربيع الأول ١٤٣٦هـ / ديسمبر ٢٠١٤م.
- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (مع جامعة بغداد) ، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مطبعة الانتصار، الاسكندرية، ١٩٨٨م.
- الكافية بشرح الرضى ، تحقيق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بنغازى ١٩٧٨م.
- الكتاب، سيبويه ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.
- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري ،الكتاب الأول، نشر دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب.
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .
- اللغة ج . فندريس : تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، نشر : مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة،
- مباحث اللسانيات سلسلة الكتاب الجامعي، أحمد حساني ، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م.
- مباحث في علم اللغة واللسانيات، رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الشؤون الثقافية العامة، أفاق عربية، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٢م.
- متن الشافية بمجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م، ٩/١.
- محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، عالم الفكر، م٢٠، ع ٣ أكتوبر نوفمبر ديسمبر، ١٩٨٩م.
- المصطلح الصرفي(مميزات التذكير والتأنيث) ، عصام نور الدين، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- مفتاح العلوم للسكاكى ، طبعة البابي الحلبى – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣١٨ .
- مفهوم علم الصرف، كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة، ج ٢٥ رمضان ١٣٨٩هـ / نوفمبر ١٩٦٩م.
- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، فوزي حسن الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية ، عمان، الأردن ، العدد الثلاثون، ١٩٨٦م.
- المناهج اللسانية الحديثة في دراسة الصرف العربي قراءة في المنجز الوصفي و الوظيفي بين الأصالة والتراث (رسالة دكتوراه) ، العمري صوشه، كلية الآداب واللغات، جامعة يحيفارس – الجزائر، ٢٠١٩م.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث العربي، إدارة الثقافة العامة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م، ١٩٠/١.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث (دراسات) ، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى،
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث (دراسات)، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى،
- المنهج التوليدي والقياس، صلاح الدين صالح حسنين، الفيصل، الرياض، العدد: ١٢٤، شوّال ١٤٠٧هـ، السنة ١١ حزيران، ١٩٨٧.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.


## هوامش الدراسة:

(١) مباحث اللسانيات ، ص ٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٣.

(٥) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص،٢٩.

(٦) متن الشافية بمجموعة الشافية، ٩/١.

(٧) التعريفات، ص: ٣٢.

(٨) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ، ٢٥٣/٢.

(٩) التبصرة والتذكرة ، ٢ / ٧٧٨.

(١٠) أوضح المسالك ، ص: ٣

(١١) مجموعة الشافية ، ٢ / ١٩ ، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص: ٢٥٨.

(١٢) وصف اللغة العربية ، ص: ٢٣٧. واللسانيات العامة، ص:٤١.

(١٣) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص:٢٨.

(١٤) الأصول في اللغة العربية وآدابها، ص: ٤٣.

(١٥) البنيوية في اللسانيات، ص: ٤٢ .

(١٦) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل ، ص: ١٥٩ .

(١٧) البنيوية في اللسانيات ، ص:٢٤ .

(١٨) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية : ١٣٠ – ١٣١ .

(١٩) مبادئ اللسانيات العامة : ٩٤ – ٩٥ .

(٢٠) ينظر : علم اللغة – الضامن : ٦١ – ٦٢ .

(٢١) أسس علم اللغة : ١٠٦ .

(٢٢) دراسة الصوت اللغوي : ٤٨ .

(٢٣) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى : ٢٢٠ .

(٢٤) الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة دراسة صرفصوتية : ٦٠ .

(٢٥) بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي :١٤٠ ، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها : ٩٦ –٩٧ ، مفهوم على الصرف : ١٢١، والمناهج اللسانية الحديثة في دراسة الصرف العربي ، ص: ٢٧.

(٢٦) الكتاب ، ٢٤٢/٤.

(٢٧) تعليق محققي شرح شافية ابن الحاجب،٦/١(الهامش) ، المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، ص٣٠.

(٢٨) تفريق التعريف بين الصرف والتصريف، د/بتول عباس نسيم، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد ٤٨، عدد يناير (مارس ٢٠٢٠م) .

(٢٩) المصطلح الصرفي(مميزات التذكير والتأنيث) ، عصام نور الدين، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص: ٨٠ – ٨١.

(٣٠) المفصل، ١٨/١، العربية وعلم اللغة، د/ محمد داود ن ص: ١٦٤.

(٣١) الكافية ، ١٩/١.

(٣٢) مفتاح العلوم ، ص: ٤.

(٣٣) شرح شذور الذهب ، ص:١١.

(٣٤) شرح ابن عقيل ، ١٥/١.

(٣٥) التعريفات، ص: ٥٨.

(٣٦) اللسانيات العامة، ص: ٧٩.

(٣٧) دور الكلمة في اللغة استيفان أولمان، ص: ٤٣ .

(٣٨) دور الكلمة في اللغة، ص: ٤٥-٤٦.

(٣٩) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٨٢ (برد) ؛ وتاج العروس ٧/ ٤٢٨ (برد) .

(٤٠) المزهر،١ / ٥٨٨

(٤١) دور الكلمة في اللغة، ص: ٤٧ .

(٤٢) السابق و من تعليق المترجم بالهامش، ص: ٤٥ – ٥٠.

(٤٣) اللغة لفندريس، تعريب الدواخلى والقصاص (د – ت) ، ص: ١٢٤.

(٤٤) السابق، ص:٤٣.

(٤٥) دور الكلمة في اللغة، ص: ٣١.

(٤٦) مفاتيح الألسنة. لجورج مونان، ص: ٥٧ .

(٤٧) شرح شذور الذّهب، ص:٣٦(الهامش) .

(٤٨) اللغة، فندريس، ص: ٣١.

(٤٩) من أسرار اللغة، ص: ٣٤ وما بعدها.

(٥٠) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص:

(٥١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٠٧ وما بعدها.

(٥٢) بين الأصـول والفروع في التغيير الصـوتي الصـرفي، ص: ١٤٠. في اللغة العربية وبعض مُشـكلاتها، ص: ٩٦ – ٩٧. مفهوم علم الصرف، ص: ١٢١.

(٥٣) بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، ص: ١٤٠.

(٥٤) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية،، ص:٤٤.

(٥٥) المنهج التوليدي والقياسص: ٢٤.

(٥٦)محاولة ألسنية في الإعلال، ص:١٧٩.

(٥٧) مفهوم علم الصرف، ص: ١٢٠ – ١٢١.

(٥٨) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص: ١٥٤ – ١٥٥.

(٥٩) المنصف، ١٩٠/١.

(٦٠) الخصائص، ٢٥٧/١

(٦١) الفعل زمانه وأبنيته ، ص: ١١٢ – ١١٣.

(٦٢) اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص: ٥٨ – ٥٩.

(٦٣) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، ١٤٣ – ١٤٤.

(٦٤) المنهج التوليدي والقياس، ص:٤٣.

(٦٥) حركة الفعل الماضي الأجوف، ص: ٢٣٥.

(٦٦) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٦٧.

(٦٧) التعريفات، ص: ٢.

(٦٨) مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص: ٩٨.

(٦٩) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص:١٣١.

(٧٠) مبادئ اللسانيات، ص١٨٦، ١٨٧.

(٧١) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص: ١٢٩.

(٧٢) مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص: ١٠٠.

(٧٣) المرجع نفسه، ص: ١٠١.

References and Sources:

•Foundations of Linguistics: Mariobay, translated by Ahmed Mukhtar Omar, Tripoli University Publications, Faculty of Education, 1972.

•Fundamentals of the Arabic Language and Literature, Samih Abu Mughli, Mustafa Muhammad al-Ghar, Ghunaim Center for Design and Printing, Dar al-Quds for Publishing and Distribution, Jordan, first edition, no date.

•Fundamentals of the Arabic Language and Literature, Samih Abu Mughli, Mustafa Muhammad al-Ghar, Ghunaim Center for Design and Printing, Dar al-Quds for Publishing and Distribution, Jordan, first edition, no date.

•The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar Ihya al-Turath, Beirut, first edition, 1966.

•Structuralism in Linguistics (Part One): Muhammad al-Hanash, Dar al-Rashad al-Hadithah, Casablanca, first edition, 1980.

•Between the Fundamentals and Branches of Morphological Phonetic Change – Ahmad Alam El-Din El-Gendy, Journal of Scientific Research and Islamic Heritage, Kingdom of Saudi Arabia – Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, Issue 4, 1401-1981 CE.

•Insight and Remembrance, edited by Muhammad Mustafa Ali El-Din. Dar Al-Fikr, Damascus, first edition,

•Internal Transformation in the Morphological Form and Its Rhetorical or Expressive Value, Mustafa El-Nahhas, Al-Lisan Al-Arabi, Rabat, vol. 18, vol. 1, 1400 AH-1980 CE.

•Definitions, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Jurjani, edited by Ibrahim Al-Aybari, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, first edition, 1405 AH.

•Differentiating Definition between Morphology and Inflection, Dr. Batool Abbas Naseem, Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University, Volume 48, January (March 2020) issue.

•Sheikh Yasin's Commentary on the Explanation of the Statement by Sheikh Khalid Al-Azhari, Dar Ihya' Al-Kutub Al-Arabiyya. Al-Babi Al-Halabi (n.d.).

•The Movement of the Hollow Past Tense Verb, Daoud Abdo, Journal of the College of Arts and Education, Issue 13, June 1978. The Past and Present Tense: Which of Them Is Derived from the Other?, The Arab Journal of Humanities, Kuwait University, Issue 13, Winter 1983.

•A Study of Morphological Structure in Light of Descriptive Linguistics, Abdul Maqsoud Abdul Maqsoud, Arab Encyclopedia House, p. 29.

•The Secret of the Art of Syntax, Ibn Jinni, edited by Hassan Handawi, Dar Al-Qalam, second edition, Damascus, 1993.

•Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid.

•The Explanation of the Detailed, Ibn Ya'ish, Al-Munira Printing Administration, Egypt, n.d., n.d. • Sharh Shudhur al-Dhahab by Ibn Hisham, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Fikr (n.d.).

•Arabic Morphology: Shortcomings and Perspectives, by Fawzi Hasan al-Shaib, Journal of the Arabic Language Academy, Issue 6, Rabi' al-Awwal 1436 AH / December 2014 AD.

•The Verb: Its Tense and Forms, by Ibrahim al-Samarra'i, Al-Risala Foundation, Beirut (with the University of Baghdad), second edition, 1980 AD.

•Linguistics in Arabic Books, by Abdo al-Rajhi, Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyah, al-Intisar Press, Alexandria, 1988

•Al-Kafiya bi Sharh al-Radhi, edited by Yusuf Hasan Umar, Benghazi University Publications, 1978 AD.

•Al-Kitab, by Sibawayh Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar, Al-Kitab, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, third edition.

•Linguistics and the Arabic Language: Syntactic and Semantic Models, Abdelkader El Fassi El Fihri, Book One, published by Dar Toubkal, Casablanca, Morocco.

•Language Between Normative and Descriptive, Tamam Hassan, Alam El Kotob, First Edition, 2001.

•Language, by J. Vendrys: Translated by Abdel Hamid El Dawakhli and Mohamed El Qassas, published by the Anglo-Egyptian Library, Al Bayan Al Arabi Committee Press, Cairo, 1950.